تاريخ الاستلام: 2019/09/03 تاريخ القبول: 2020/02/23

مقاربة مفاهيمية في مرتكزات و أبعاد القراءة التاريخية

A conceptual approach in the anchors and dimensions of historical reading

يزير بشير*
bachiryazir1991@gmail.com
جامعة الجلفة
(الجزائر)

ملخص:

تواجه الباحث المبتدأ في الدراسات التاريخية معوّقات منهجية ترتبط أساسا بزوايا أبعاد المعرفة التاريخية ، حيث حاول الباحث في هذه المقاربة تبنّي أبعاد معيّنة تعين الباحث المبتدئ في رسم منهجية التحليل التاريخي ليتمكّن من قراءة الحدث التاريخي وفق منهجية تراعي البعدين الزماني و المكاني ، و تضع اعتبارا لعالم الأفكار و المذاهب المصاحب للفعل التاريخي ، مع استحضار مختلف العوامل المادّية المحرّكة للفعل البشري و مختلف عمليات الاستقطاب التي صاحبت تحرّكات الإنسان و استقراره و تفاعله و تدافعه في مختلف الأزمنة و العصور . إن هذه المقاربة تهدف كذلك إلى حثّ الباحثين في مجال منهجية البحث التاريخي إلى تبنّي مقاربات جامعة وموحّدة للبحث التاريخي في الجامعة الجزائرية.

كلمات مفتاحية: المنهجية ، التأريخ ، الحدث التاريخي ، الأفكار ، التاريخ.

Abstract:

: In this approach, the researcher has attempted to adopt certain dimensions that help the novice researcher to draw the historical analysis methodology in order to be able to read the historical event according to a methodology that takes into account the temporal and spatial dimensions. And the doctrines associated with the historical act, with the recall of the various physical factors driving the human action and the various polarization processes that accompanied human movements, stability, interaction and defense in different times and ages. This approach also aims to urge researchers in the field of historical research methodology to adopt unified and unified approaches to historical research at the Algerian University.

Keywords: Methodology, History , Historical event, Ideas, History

المؤلف المرسل: يزير بشير ، الإيميل: bachiryazir1991@gmail.com

1. مقدمة:

يتميّز التاريخ عن باقي العلوم الإنسانية و الاجتماعية بمنهجية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوعاته المتعدّدة التي تشمل أبعادا تعين على قراءة سوية خادمة للمعرفة العلمية ، حيث بات التسلّح بها ضرورة علمية لفرز القراءة التاريخية عن باقي القراءات ، فالمؤرّخ الحاذق بمهمّته وإذا تسلّح بالموضوعية و سعة الاطّلاع ، و إذا توفّرت لديه مصادر خادمة لموضوع البحث لا يبقى له إلاّ التسلّح بآليات القراءة السليمة الشاملة لموضوع بحثه ، و القراء السليمة لا تكون إلاّ بمراعاة الأبعاد التي تكوّنت وفقها حوادث التاريخ المتنوّعة ، و هي المقاربة التي نستهدف استجلاء عناصرها من زخم الأبحاث في منهجية التاريخ التي حوتها الساحة المعرفية اليوم في هذا المجال .

إنّ مسألة أبعاد قراءة الحدث التاريخي تكاد تكون متساوية في الطرح والأهمية لدى مختلف الكتابات ، و إن لم تعبّر عنها تلك الكتابات بنفس التعبير الذي نريد تقديمه في هذه الورقة البحثية ، و قراءتنا هذه لا تأتي بالجديد في هذا الباب بالقدر الذي يستدعيه التجديد في مناهج العلوم و في آليات البحث فيها ، و إنّما هي إعادة تنسيق لأولويات مهام المؤرّخ و خطوات البحث التاريخي قد يستفيد منها المبتدئون في هذا المجال ، فالتسلّح بمعايير و آليات علمية ومنهجية ضابطة هي السبيل الأوحد و الصحيح لتدريب المنشغلين بالدراسات التي ترتبط بحياة الإنسان و المجتمع التي مضت ، خاصة و أنّها أحداث باتت من الماضي و اندثرت وزالت آثارها المباشرة البادية للعيان ، و هو الفرق الوحيد الذي يميّز علم التاريخ عن غيره ، لما تتفوّق عليه باقي العلوم بالواقعية و إمكان التجربة و الاتصال المباشر بموضوع البحث كعلم الاجتماع و الفلسفة و علوم الدّين و الفنون.

2. التاريخ و الواقعة التاريخية :

لم يكتمل مفهوم مصطلح علم التاريخ في التراث العربي و الإسلامي إلاّ بالدّلالات العميقة المتضمنة في تعريفي ابن خلدون و السخّاوي إذ أضاف ابن خلدون إلى المفهوم التدويني التقليدي للتاريخ بأنّ في « باطنه نظر و تحقيق و تعليل للكائنات و مبادئها دقيق ، و علم بكيفيات الوقائع و أسبابها عميق فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق و جدير بأن يعدّ في علومها و خليق »[1] ، و هذا الذي عبّر عنه ابن خلدون كان يصبّ في حقيقة الأمر إلى إعادة تقويم و ضبط مختلف العلوم و تقنيات الخوض فيها و هو السبق الذي نال شرفه هذا المؤرّخ الفيلسوف الذي صحّحت نظرياته كنه المعارف الإنسانية في بداية نهاية العصر الوسيط ، وشكلت إسهاماته نقطة انطلاق تقويم حركة العلوم لأوربا و الغرب المسيحي و كانت إحدى الروافد العلمية الباعثة للنهضة الأوروبية في العصر الحديث .

أمّا السخّاوي و إن لم يفصّل في تعريفه لعلم التاريخ فقد أفادنا ومن خلال القراءة الأولى لتعريفه بضرورة مراعاة دلالات الزمان في قراءة التاريخ و هو ما يعرف في مصطلح علم التاريخ بالمفارقات التاريخية إذ عرّفه بأنّه « فن يبحث عن وقائع الزمان من ناحية التعيين و التوقيت ، و موضوعه الإنسان و الزمان ، و مسائله أحواله المفصّلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان و في الزمان »[2] .

و على هذا الأساس اتّضح للكثير من المعاصرين أنّ التاريخ ما هو إلاّ الصورة الفكرية للحضارة ، و مؤشّر النشاط الفكري للإنسان في ماضيه إذ يقوم المؤرّخ بإعادة تمثيل الحياة البشرية كما هي ، و إعادة رسم مظاهر النشاط الفكري بتطوّراته و تقدّمه و تتبع مراحل هذا التطوّر و تفاعلها ليكون بذلك مرآة تعكس حياة الأفراد و الجماعات و الشعوب و الأمم[3].

و المؤرّخ إذا كان يطمح إلى بلوغ الحقيقة التاريخية فإنّه لن ينال مراده بصفة مطلقة و إنّما بصفة نسبية في حدود إمكانات البحث و التنقيب[4]، و في حدود ما يتاح له من أصول و مصادر بحثية متنوعة ترتفع معها قيمة البحث و صدقية التناول و الطرح و إعادة البناء باطّراد ، و ترتقي لتلامس المعنى السليم للحادثة التاريخية المدروسة .

3. خطوات دراسة الواقعة التاريخية :

إنّ المؤرخ هو ذاك الباحث الذي عليه أن يحاول قدر طاقته إبعاد عواطفه و انفعالاته عند محاولته رصد الأحداث التاريخية و تفسيرها فيما بعد ، و عليه في هذا المجال أن يرتقي بمقارباته إلى الموضوعية النسبية لا الموضوعية المطلقة ، لأنّ هذه الموضوعية بهذا المعنى المطلق

غير موجودة حتّى في العلوم الطبيعية فما بالنا بالعلوم الإنسانية و خاصة علم التاريخ ، لأنّ المؤرّخ هو أوّلا و أخيرا إنسان ، و الإنسان ليس في مقدوره أن ينتزع نفسه من الأحداث التي يرويها في محيطه الإنساني الذي يعيش فيه [5].

يستهدف البحث العلمي التاريخي في إعادة بناء الواقعة التاريخية إلى إعادة تصوّر ماضي البشرية و يعتمد خططا و مراحل ضابطة دقيقة تفضي فيها كل مرحلة إلى التي تليها إلى حين بلوغ مرحلة إعادة البناء و الاستنتاج ممّا يجعل منهجية البحث التاريخي ضرورية ، و يعمد المؤرخ عند قيامه بمهمته العلمية في دراسة الواقعة التاريخية إلى ثلاثة مراحل رئيسة : إذ يبدأ في الأولى منها بتجميع المصادر و الأصول التي يراها ترتبط بالحدث المراد فهمه و بناؤه ، كما تعتبر الوثائق المكتوبة ذات تأثير دقيق في توجيه و صقل إطّلاع الباحث عن الحقيقة التاريخية المتكاملة ، و يشترط على المؤرّخ أن يملك معها الدراية الفنّية و اللّغوية التي تمكنّه من الإطلاع على مضامين النقوش و الرّموز و مختلف اللّغات و فقه دلالاتها الفكرية ، لتأتي المرحلة الثانية إذ يقوم الباحث بنقد الوثائق و فحص مصادرها و سلامة مضامينها و مدى ارتباطها بالوقائع المراد دراستها [6].

و تأتي المرحلة الأخيرة و فيها يتمّ تفسير الوقائع و تأويل الأحداث و إعادة بناء الواقعة التاريخية ، وهي المرحلة الشّاقة و الصعبة من عمل المؤرّخ لأنّها تستدعي سعة فهمه و قوّة الخطاب التحليلي لديه ، و الذي يعيد به بناء المقاربة المفاهيمية للحدث ، إذ يجب عليه أن يعتمد الدليل العلمي المجرّد الذي يستقيه من مصادره الحقيقة بكل حيادية و موضوعية كي يستطيع الولوج إلى تفسير فلسفي صحيح للتاريخ [7].

4 . أبعاد القراءة التاريخية للحدث :

إن الواقعة التاريخية تتكوّن في بيئة مكانية جغرافية و زمنية لها صفاتها المميّزة الخاصة بها دون غيرها ، ووفقا لشروط مادّية اقتصادية لها دوافعها لتظهر على طبيعتها الناتجة عن ذلك ، ويحدث هذا في وسط من الأفكار و المذاهب و العقائد و الأديان تتحكّم في توجّهاتها و نزوعها ، و بين جماعات بشرية قد تختلف أو تتفق في الميولات النفسية و الطبائع و الأخلاق ، و قد تظهر منهم زعامات فردية لها قدرة فارقة في توجيه دفّة الأحداث وفقا لمميزات شخصية ترتبط بسيمات الشخص و نزوعه و ميولاته ، فيكون تأثيره في مجرى أحداث التاريخ أقوى و أبين من العوامل الأخرى المشكلة للواقعة التاريخية [8]. و الحادث التاريخي أخيرا و بعد ذلك لن يعاد تكوينه إلاّ وفقا لتفاعل تلك العوامل أو جلّها .

4 . 1 العامل المادّي :

لا نعني بحضور البعد المادي في قراءة الحدث التاريخي ما يسمّى با" التاريخانية الثورية " أو التفسير المادّي للتاريخ كما تتضمنّه النظرية الماركسية فقد برزت نخب عربية متأثّرة بقراءة التاريخ و فقا لأطروحات هذه المدرسة ، لما كانت كتاباتها تعنى بإعادة بناء و تركيب أحداث ووقائع التاريخ العربي الإسلامي من جديد ووفقا لمعطيات العصر الفكرية فترى بذلك في وجود طبقات اجتماعية متدافعة ـ و إن لم تتسمّى بالمسميات الحديثة كالبورجوازية و الإقطاعية و الرأسمالية ـ فعلا تاريخيا يلامس الحقيقة التاريخية ، إلا أنّها ووفق طرحها هذا الذي تأثر بهذه المدرسة كانت تحمل نفس الملامح و الدوافع و المظاهر ، خاصة إذا وضعنا في الحسبان تلك الثورات الاجتماعية التي حدثت في التاريخ العربي الإسلامي و حملت ملامح الصراع الطبقي ذو الأبعاد المادّية [9]، منذ البدايات الأولى لتأسيس الدولة العربية الإسلامية .

و في هذا الإطار نجد أن المدرسة التاريخية المادّية تسرف في تفسير قوّة نزوع الجماعات البشرية و تحرّكاتها المجالية بينها و بين أنظمة الحكم عبر التاريخ ، و لا ترى كتابات تلك المدرسة في تفسيرها لمسارات التاريخ و أحداثه إلاّ تدافعا طبقيا ملازما تتنافس فيه قوى المجتمع على الثروة و الملكية و المال يتحوّل في كثير من الأزمان إلى صراع سياسي / عسكري مقيت مهدّد لاستقرار البشرية ، و متحكّم في بذلك في كل حوادث التاريخ و مشكّل لسيماتها الأساسية التي نعرفه بها .

إن مهمّة الباحث في تاريخ و أفكار المدارس التاريخية الحديثة تواجهه تحوّفات منهجية في غاية الصعوبة في تفكيك إحجام تلك

المدارس عن اعتماد مقاربات تراعي الأبعاد المتكافئة التي تحدّثنا عنها في تفسير التاريخ و إعادة بناء و تركيب أحداثه ، ذلك أن حضور البعد المادّي في التاريخ ـ و إن لم يظهر بالملمح الذي تريده و تفهمه المدرسة المادية الماركسية ـ إلاّ أن صورة نزوع الجماعات و الأفراد و أنظمة الحكم للتنافس في التملّك و السيطرة على الثروات تبدوا ظاهرة لكل مشتغل بالتاريخ ، ذلك أنّ نزوع الإنسان للكسب و التملك يعتبر مظهرا و حقّا غريزيا خلق فيه ، و لا غرابة أن تكون الثروة ووسائل العيش و الكسب أحد أهم دوافع الحركة و الاستقرار في الأرض ، فكثير من النّزاعات بين الجماعات البشرية و بين الدّول و الممالك و الإمبراطوريات عبر التاريخ بل جلّها كانت صراعات تتحرّك و فقا لنزوع مادّي من أجل كسب الثروة بدأت في مراحل التاريخ الأولى بالصراع على تملّك الأراضي الزراعية الخصبة و موارد المياه ، و انتهت في تاريخنا المعاصر بصراع النفوذ لإحكام السيطرة على موارد الثروات المنجمية ، و على مناطق استخراج موارد الطاقة و النفط و الذهب و كيفيات استغلالها ليتّم توجيهها لصالح الجماعات و الدول المتغلّبة و التي نجحت في توجيه دفّة الصراعات لصالحها تبعا لإمكانياتها الاقتصادية الهائلة .

و في هذا الصدد يؤكد فريدريك انجليز أن محاولة الإقطاعية الاستحواذ على مقدّرات الثروة و الانتاج كانت ومنذ نهاية التاريخ القديم على قدم و ساق فقد أحكمت سيطرتها على موارد الإنتاج متحالفة مع مختلف القوى السياسية الحاكمة ، لتدفع بسيطرتها هذه البورجوازية الحديثة و بعد أن كانت تدفع الضّرائب و الإتاوات لطبقة النبلاء الإقطاعيين من الحكّام لأن تبادر بانتزاع السلطة منها في أكثر البلدان تطوّرا كإنجلترا و فرنسا ، و كان إلى ذلك الصراع طبقيا ماديا مجاليا خاضته البورجوازية الصناعية في المدينة ضدّ الإقطاعية الفلاحية في الأرياف [10] ، فبدا الصراع كأنه تعارض و تدافع بين الاقتصاد الصناعي المالي ضدّ الاقتصاد الطبيعي التقليدي ، لعبت فيه توجّهات قوى الإنتاج المتمركزة في المدن نحو الصناعة و التجارة دورا رئيسيا حيث زاد تعاظم هذا النزوع إلى هذا النمط الاقتصادي الحادث في نهضة أوربا من قوّة البورجوازية .

إنّ القراءة الأولّية لتحليل الفكر المادي لفلسفة التاريخ للأحداث و التقلّبات الكبرى يجدها قد أهملت و منذ الوهلة الأولى أوعية الفكر و العقل والدين و الأفكار ، و صوّرت التغيّرات الكبرى في التاريخ إلى نزوع الكيانات البشرية إلى حاجياتها المادّية بطريقة بدائية لا خضوع فيها لخطاب العقل ، و لا مجال فيها لسموّ النفس و لا لعوامل أخرى دافعة و مشكلة لأنماط المجتمعات كان من المفروض أن تصطفّ إلى جانب العامل المادّي .

إنّ حضور العامل المادّي في قراءة الواقع التاريخي لفترة زمنية معيّنة لا نعني به طغيان التوجّهات المادية لدى الجماعات و الأفراد بالصورة التي يفهمها ويبني عليها فلاسفة المدرسة الماركسية المادية قراءاتهم ، و التي تأثّرت بها عديد الكتابات العربية المتأخّرة لتراثنا العربي الإسلامي ، و إنّما نعني بحضور المادة وجود هيكل مادّي للحضارة و المدنية لا ينبغي للمؤرّخ الحاذق أن يقفز عليه عند دراسته لواقعة أو لحدث ما ، فالأثر المادّي لمرور الجماعات و الأفراد و الدّول يترك آثارا متفاوتة يجدها المؤرّخ متناثرة بين مصادر بحثه التي عوّل عليها ، و إن لم يجد أثرها عيانا عليه أن يبحث باستمرار عن حضور العامل المادي وراء العديد من الوقائع العسكرية و الصراعات السياسية و مختلف التجاذبات و التغيرات الاجتماعية المرافقة لصروح الدّول و الممالك ، فطموح القادة و الزعماء و الجماعات البشرية لا يتحوّل إلى واقع تاريخي دون دافع مادي باد للعيان يعاصر تلك الآمال و يحرّكها دون إمكانيات مالية تعين على صناعة التاريخ .

بل لا نكون مبالغين إن قلنا أن استحكام التدبير المادّي قد يكون عاملا فارقا ، ودافعا أوحدا لبعض الأفراد و الجماعات و أنظمة الحكم في محاولاتها تغيير مجرى التاريخ ، وما التدافع الطبقي من أجل إحراز الثروة في أوروبا في العصر الحديث إلاّ مثالا حيّا في هذا المجال ، و لم يكن كذلك تحرّك الاستعمار الحديث و هو يجوب القارّات بحثا عن الموارد التي فقدها في موطنه الأصلي إلا أحد أهم مظاهر طغيان المادّة على الروح لدى الإنسان ، خاصة عند غياب الوازع الأخلاقي الروحي ، و عند غياب سموّ الفكرة الدينية و الفلسفية التي كان من المفروض أن تكون هي الضّابط الأصيل الباني و المشكّل للفعل التاريخي و الحضاري للإنسان .

إن حضور الدوافع المادية في الفعل التاريخي يختلف في حقيقة الأمر من أمّة إلى أخرى و من مجتمع إلى آخر يخالفه في ضبط أولويات الفعل الحضاري ، فالمسلمون تحرّكوا في بدايات العصر الوسيط نحو شتى أصقاع العالم لا تحرّكهم ـ رغم جحود الكتابات الغربية ـ إلاّ نوازع نشر الإيمان و العقيدة و ما يصاحبها من فلسفة أخلاقية خادمة للروح البشرية ، فكان أن خضعت المادة في ظلّ هذا السمو الأخلاقي و الرّقي الفكري إلى توجيه مباشر لخطاب سوي للدين و العقل الذي أخذ على عاتقه بناء الحضارة و تسخّير قواها لخدمة الإنسان و المجتمع ، فسمت لذلك العلاقات الإنسانية وقدّم المسلمون صورة راقية مشرّفة في تعمير الأرض و صناعة التاريخ .

بينما فشل الاستعمار التقليدي في مشاريعه التي لم تصاحبها أطروحات فكرية بانية للعقل البشري ، و شكل الجشع المادّي دافعا رئيسا لقادته و منظّريه ، و كان بذلك الاستعمار الأوربي صورة غير مشرّفة للإنسان الذي يحيّد خطاب الدين و العقل و الفكر في مشاريعه و تحرّكاته المجالية إلاّ بما تستدعيه عمليات استرضاء القادة الدينيين المسيحيين الذين كانوا يصاحبون حملات و غزوات الاستعمار التي كانت تجوب قارّات أوربا و آسيا و أمريكا اللاّتينية ، و تستعمل الدّين كواجهة روحية تبرّر بها أعمال السلب و النهب و الاستغلال غير الأخلاقي لمقدّرات الأمم و الشعوب طيلة قرون من الزمن .

إنّ ما يمكن أن نخلص إليه هو أن حضور العامل المادّي في قراءة الواقع التاريخي قد يظهر و فق نمطين متباينين ، يظهر في أوّلهما العامل المادّي كدافع محرّك للفعل التاريخي دون اعتبار للدين و العقل و الأخلاق و المثل السامية فيؤدّي إلى صراعات بشرية مدمّرة لاستقرار الأمم و الشعوب و يزيد من قهر الإنسان لأخيه الإنسان، و يقدّم بذلك صورة غير مشرّفة للحضارة الإنسانية من جهة ، و يظهر الفاعل المادّي كعامل يساهم في بناء الممالك و الدول و يساهم في استقرار المجتمعات و الشعوب و يوجّه دفّة المادّيات لخدمة النوع البشري لطالما صاحبتها طموحات مادية مشروعة لا غنى للحضارة و المدنية عنها .

4 . 2 المعتقدات و الأديان و الأفكار :

شكّل الدين منذ خلق الإنسان على الأرض حضوره الدّائم و اللّصيق بالحياة الإنسانية ، ذلك أنّه الموجّه الضروري لجوهر الإنسان و المشكّل العميق للإيمان بالغيبيات و المعبودات و تقاسمت الإنسانية حضوضا من الديانات السماوية و الديانات الوضعية الوثنية ، فلا تكاد تخلو حضارة أو تجمّعات إنسانية بعبادات ما تعبّر عن مدى الرقي الروحي لأفرادها ، و بين هذين النمطين المتناقضين من العبادات تراوحت البشرية في اختيار آلهتها و معبوداتها حسب الزمان و المكان فالمحضوضون من الأمم والشعوب هم من نالتهم العناية الإلهية بالرسالات السماوية التي بقي تأثيرها حيا و حاضرا في الوجدان و الحياة إلى غاية تاريخنا المعاصر .

و بتأثير مباشر أو غير مباشر من الدّين تطوّرت الأفكار و المعتقدات على مرّ العصور ، وولدت الفلسفة و تحرّر العقل إلى حدّ ما من أسر الخرافات و الأساطير ، و انبرت العقول لتقويم الفعل البشري تستهدف رسم محدّدات عقلية و فكرية ضابطة لعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان ، و تدافعت الأفكار و المعتقدات كي تحرز لنفسها مكانا بين أفئدة الأمم و الشعوب و توسّعت النظريات و الأطروحات و تفرّعت الدّيانات إلى جماعات و مذاهب تتقارب أحيانا و تختلف و تتباين أحيايين أخرى في مضامينها و أفكارها و أدبياتها بما يمليه عليها نمط التفكير الذي تكوّن و انضبط في مسار فكري و عقلي أوحد يسمّى بالدين أو المذهب أو الفكرة أو كلّ ما يرمز لانضباط نسق عقلي و فكري معيّن متآلف في توجّه مشترك له سيماته و مميّزاته الواحدة .

و أمام كل هذا التعدّد و الثراء الديني و التنوّع الفكري و العقلي للأمم و الشعوب و الجماعات يقف المؤرّخ أثناء دراسته لحضارة أو لواقعة تاريخية ما ليستحضر حضور العقيدة السائدة لدى جماعة ما ، و يراقب المنحى الفكري العام لشعب أخر ، و يتبيّن كذلك الأنماط المتعدّدة للمذاهب الدّينية و الفلسفية و الفكرية المتعدّدة ، لا ليحصي و يراقب و يعدّد مزايا و حسنات الأديان و الأفكار و المعتقدات بل ليبحث عن حركية و دينامية يحوزها الدين و المعتقد يفترض أنّها المؤثّر المباشر في استقرار ورقي الجماعات و الأمم ، كما أنّها المؤثر المباشر كذلك في حالة من اللاّإستقرار و من التدافع العنيف الذي يميّز حالات متكرّرة في تاريخ البشرية و كان سبب آلامها الدّامية بعد أن كان سببا في رقيّ مكامنها العقدية .

إنّ حركة الفتوح الإسلامية التي أعقبت ظهور الإسلام مباشرة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالنيّة في حمل رسالة الهداية الإلهية لبني البشر ، و لم تكن هجرة بشرية تحرّكها دوافع مادّية غريزية ، يؤكّد هذا استقرار العرب في شبه جزيرتهم قبل الإسلام دون المبادرة إلى فعل خارجي يتوجّهون به نحو أمم الشرق و الغرب لما كانوا يفقدون أوعية الحضارة من جانبها الفكري و العقدي ، بل كانوا تحت تأثير مباشر من تلك الكيانات السياسية القوّية المتمثلة اساسا في الإمبراطوريتين الفارسية و البيزنطية ، يتأثّرون و لا يؤثرون يستجيبون للفعل الخارجي و لا يبادرون . فما الذي دعاهم لحمل رسالة الإسلام إلى أمم كانوا خاضعين لها إلى حين من الزمن ؟ .

و تأتي الحروب الصليبية و حروب الاسترداد المسيحي في الأندلس لتعبر عن نزوع ديني لأوربا المسيحية لاستعادة مجدها و مكانتها المسلوبة من حملات التوسّع الإسلامي على حساب الغرب المسيحي ، إذ وقفت الكنيسة كمحرّك لتغذّي الحملات بطابع إيماني جحافل جيوش النصرانية الأوروبية يوقد في المحاربين جذوة القتال من أجل الانتقام للدّين و المعتقد ، مستغلّين تراجع قوى الدول الإسلامية التي تفكّكت إلى كيانات متعدّدة جمعها الدّين و فرّقتها المذاهب المتعدّدة و نوازع الحكم للقبائل و الأجناس و العائلات .

إنّ المؤرّخ و إن كان مطالبا في حقيقة الأمر باستحضار عالم الأفكار و المعتقدات و الأديان و المذاهب لا ينبغي له مع ذلك تحييد العوامل الأخرى المشكلة للفعل التاريخي كي لا يرى الأحداث و الوقائع من زاوية واحدة بل ينبغي له أن يلتفت إلى تآلف يكون قد حدث بين عامل الأفكار و المادّيات إلى عوامل أخرى قد لا تظهر بنفس المظهر الذي يتراءى به الدّين و المعتقد للناضرين ، فعامل الفرد و قوّة نزوعه و تقمّصه لدور الزعامة و إرادة التغيير قد يصنع الفارق في الفعل التاريخي ، بل قد يحيّد العوامل الأخرى في فترات تاريخيّة معيّنة .

4 . 3 عامل الأفراد و الزّعامات :

تتحرّك أحداث التاريخ وفقا لعوامل متعدّدة تترابط و تتكاتف لصناعة الواقعة التاريخية ، لكنّها في عديد الأحيان تنتظم وفقا لدوافع أحادية تكاد تحيّد الدوافع و الأبعاد المؤثّرة الأخرى ، فالأفراد الفاعلون في حوادث التاريخ قد يبدوا أثرهم في الوقائع و الأحداث و الانفعالات بالسلب و الإيجاب سهل التناول ، و لا يستعصي فهم ذلك حتّى على المؤرّخ و الباحث المبتدئ ، فدفّة المدافعات و الصراعات تبدوا في غالب الأحيان و كأنّها احتكرت من طرف أفراد فاعلين بأن استجابت لطموحاتهم و قراراتهم و لطبائعهم و مصالحهم ، و كوّنت بذلك الأثر المغيّر لمجرى التاريخ و لمسار الأحداث و هو الذي يعبّر عنه بصناعة التاريخ .

إنّ المتتبّع لمسار الأحداث و الوقائع التاريخية يجد أثر تلك الزّعامات السياسية و الرّوحية و الفكرية باديا للعيان سواء أثناء الإطّلاع على الآثار المادّية للتاريخ أو باستقراء أفعال وخيارات الفاعلين المؤثّرين في الفعل التاريخي ، و إذا أخذنا مثلا طموحات القادة السّياسيين للإمبراطوريات القديمة التي كانت تتنافس في إحراز المجد السياسي فإنّنا نجد أنفسنا كقارئين للتاريخ مجبرين لأنّ نقرأ مسألة التوسّعات و التجاذبات و كأنّها تخضع للطموح المباشر للقائد الإمبراطور أو للملك صاحب الطموح الثّائرالذي يرسم المجد و يستنفذ مقدّرات دولته في سبيل تحقيقة ، فالإسكندر المقدوني مثلا كان يجوب العالم القديم لا لقهر ساسة العالم فحسب بل لصناعة مجد يراه عظيما و إن استعمل في سبيله كلّ إمكانيات الدولة ، بل حتّى و إن استباح بسببه مقدّرات الأمم و الشعوب التي حاربها ، و لا يختلف عنه الزعيم النّازي أدولف هتلر الذي حارب تحالف القوى الشيوعية و الرأسمالية للاستعمار التقليدي حتّى و إن كلّفه الأمر رهن الاستقرار الألماني و تعريض حياة الملايين من البشر للفناء أو العذاب الذي يصاحب الحروب و المقاتل .

لا ينبغي في هذا الصدد أن نرسم بالضرورة صورة قاتمة لحضور الزعامات السياسية و الفكرية في حياة الأمم و الشعوب فالكثير من الزّعامات نذرت حياتها لأممها و لشعوبها و انتقلت بها من هامش التاريخ إلى مجالات صناعته ، و يتقدّم في هذا المجال الفلاسفة المبدعون و العلماء المخترعون و القادة الفاتحون ، ففترات استقرار الإنسانية و تطور سبل عيشها و تمكّنها من عمارة الأرض لا يمكن أن نعزوه إلاّ لسلامة الاختيارات و سموّ الآمال و رقيّ الفكر و استجابة العقل لضمير الإنسانية السليم لتلك الزعامات و القيادات .

إن استعراضنا لدور الأفراد بميولاتهم و انفعالاتهم و طموحاتهم في صناعة التاريخ لا نريد من خلاله إلا أن يراعي المؤرّخ عند قراءته لمجرى الأحداث التاريخية بأن يضع لدور الفرد اعتبارا يفوق العوامل الأخرى في أزمان معيّنة ، و في أحداث بحدّ ذاتها دون غيرها ، لأن طموح الجماعات البشرية و الشعوب و استحكام عوامل التآلف و الوحدة بينها قد يشكّل دافعا فاعلا يؤدّي بها لأن تلعب دور المحرّك للفعل التاريخي فتنخرط تلك الشعوب دون هوادة في رسم ملمح الحضارة و المدنية ، و تنخرط كذلك في رسم أو كبح مسارات السياسة و التنمية و التقدّم لأممها .

4 .4 عامل الجماعات و الشعوب :

تآلفت المجتمعات مكوّنة جماعات بشرية و انتظمت منذ وجود الإنسان في قبائل و عشائر ترتبط فيما بينها برابطة الدّم و القرابة حيث شكّل انتماء الأفراد لها وطنية داخلية ذاتية قويّة استحكمت لديها فاعلية سلطوية نافست حتى آليات الدولة و أنظمة حكمها إلى فترات متأخّرة من التاريخ الحديث ، و لا زالت الدّراسات تتوالى في حقل تاريخ القبائل سواء في طورها الإثني الاجتماعي أو في حتمية وجودها الإيجابي و السلبي على مسرح أحداث التاريخ .

من الخطأ المشين التعميم بفكرة أنّ الشعوب و الجماعات تنصهر كلّها و حتما في رابطة الدّم و الولاء القبلي دائما ، لأنّ هذا مناف لحركة التاريخ وواقعيته ، فالروابط الدّينية و الوطنية و القومية تكون في عديد الأحيان هي الغالب و تشكّل علامة فارقة و مميّزة في الوقت نفسه لأنساق المجتمعات و تكويناتها التي تكون أيضا متعدّدة و متآلفة ضمن ما يسمّى بالمفهوم المعاصر بالوطنية ذات الأبعاد السياسية و القومية .

إنّ نزوع الجماعات إلى تشكيل قوميات ذاتية خاصّة لازالت تشكّل قلقا دائما لسلطات الدولة الأم بنزوعها لوطنية تتنافى بطبيعة الحال مع قومية الوطن الأم ، ممّا يصعّب من تآلفها مع أجناس و شعوب المجتمع الكلّي الذي تطمح إلى بنائه الدولة ، ذلك أنّ هذه الجماعات تطمح لأنّ تؤسّس لنفسها كيانا سياسيا و فقا لأبعاد مجتمعها الدّاخلي و لو تحتّم الأمر أن تبني بطريقة بدائية على أساس العرق و اللغة ككردستان مثلا ، أو على فلسفة فكرية تنبني على أساس المذهب كحزب الله في لبنان في مثال آخر ، أو لجماعات اليهود في فلسطين حين أخذت جماعاتهم المتعدّدة الأعراق على عاتقها خلق انسجام من أجل اجتماعهم لصالح قيام دولة " إسرائيل " و كان اجتماعهم تحدّيا للشتات dispora [11] ، و قد نجح هذا الفعل التاريخي إلى حدّ ما ، رغم انّه سيثير عامل التحدّي لدى الفلسطينيين و العرب المحيطين بهم و الذين سيبادرون حتما لردّ الفعل المناسب في الزمان المناسب .

و الذي نسجّله حقيقة في هذا المجال هو أنّه و بالرغم من اختلاف المنطلقات و مرتكزات الفعل الجمعي الدّاخلي لهذه الجماعات إلاّ أنّنا نجدها تتساوى في الطموح لوحدة جامعة على أساس ما ، تتنافى فيه في كلّ الأحوال مع ما تطمح له الدّولة و ما يريده مجتمعها الكلّي .

كما قد يكون التدافع بين القبائل فيما بينها في سبيل طموح سياسي أو مزايا مادّية اقتصادية ترتبط بمقدّرات العيش الخاصّة بها ، فتكوّن بذلك فعلا تاريخيا يستطيع المؤرّخ ملاحظته بسهولة ، بعد أن تشكّل أفعالها و تحرّكاتها المجالية أحداثا عارمة تطغى على مجالات و أفعال أخرى ، فيضطرّ المؤرّخ إلى تسجيل نزوع تلك الجماعات كعامل قوي و فاعل مؤثّر في مجرى التاريخ في الفترة المراد دراستها ، خاصّة إذا تمّ تسجيل غياب الأوعية الفكرية و الزعامات السياسية أو الروحية ، فتكون حينها زمام الأمور بيد تلك الجماعات أو ما تسمّى في أدبيات التاريخ الإسلامي "بالعامّة " من الناس .

لقد شكّل نزوح القبائل العربية إلى الشمال الإفريقي منتصف القرن الخامس الهجري / الثاني عشر ميلادي موضوع نقاش عميق بين مختلف المدارس التاريخية أو على الأقل بين مؤرّخي الفترة الاستعمارية الكولونيالية لشمال إفريقيا و بين مؤرّخي المدرسة الوطنية في الجزائر و المغرب و تونس ، حيث بالغت الكتابات الفرنسية في تحقير عملية النزوح تلك ، و اتّهمتها بخراب قطر المغرب الإسلامي و اتّهمتها بترييف بلاد المغرب و بالقضاء على إقتصادها الزراعي المتطوّر، ووصمتها بدور خطير في التوجّه بتلك البلاد نحو التأخّر الحضاري ، و

حاولت تصوير عملية التدافع بين قبائل البربر و العرب و كأنّه صراع عرقي إثني محطّم للمدنية ، و معاكس للاستقرار المجتمعي الذي يولّد الفعل الحضاري الإيجابي .

إنّ ما يؤخذ على تلك الكتابات هو عدم التحرّر من عقدة التفوّق العربي في عمارة الشمال الإفريقي في مقابل فشل الاستعمار القديم في رومنة بلاد المغرب ، و هو العامل الفارق بين الوجود الغربي القديم و الوجود الشرقي الوسيط في الشمال الإفريقي ، ولو قاربت تلك الكتابات الموضوعية العلمية لوجدت بأنّ الهجرة العربية تلك لم تكن سوى تحرّكات مجالية تحدث في كلّ الأزمان وفقا لظروف اجتماعية و اقتصادية و حتّى سياسية معينة ، ينبغي للمؤرّخ أن يتناولها في سياقها و أن يحاكمها لزمانها و في بعدها الجغرافي و المجالي الذي حوى و استوعب تلك الأحداث .

4 . 5 البعدين الزمني و الجغرافي :

كي لا يقع المؤرّخ تحت طائلة عدم مراعاة المفارقة التاريخية في محاولته تفسير التاريخ عليه أن يراعي البعدين الزماني و المكاني غداة إعادة بناء و تركيب الحدث التاريخي من جديد ، لأنّ عملية استدعاء أداءات تاريخية معيّنة للشعوب و الأفراد و الدول و الأنظمة من سياقها الزماني و المكاني هي عملية عسيرة تتطلّب من المؤرّخ معرفة واسعة بالحقل الجغرافي و المكاني للواقعة ، و هو ما يدعوه للتريّث و الحذر و البحث عن تأثير هذين البعدين قبل إصدار أي حكم بشأن واقعة تاريخية ما .

فإذا كانت مسألتنا هي البحث عن مدى تأثير البيئة و الجغرافيا في الحضارة و العمران و تطوّر المدنية لدى جماعات بشرية معيّنة ، فإنّه ينبغي لنا أن نضع في الاعتبار دائما العوامل الطاردة و الجاذبة لتموقع تلك الجماعات و استقرارها في أماكن دون غيرها ، فإذا عدنا إلى الهجرة العربية الهلالية نجدها هجرة كانت قد تحرّكت بفعل عوامل مادّية ذات أبعاد جغرافية ، ـ و إن كنّا لا نحيّد كذلك الإيعاز السياسي من السلطة الفاطمية بمصر ـ ، لكنّ اتّفاق معطيات الأرض و المجال مع ما تطمح إليه جحافل قبائل بني هلال العربية كمساحات الكلأ الطبيعية التي كانت تحوزها أراضي بلاد المغرب ، و جودة موارد المياه من أنهار و عيون و جداول كانت تشكّل مناط العملية الاقتصادية لهؤلاء المهاجرين ، فالجغرافيا فعلت فعلها كعامل طرد لهم من مصر لعدم استيعابها لموجة بشرية من القبائل العربية ذات النزوع الحركي الديناميكي من جهة ، و الجغرافيا و الإمكانيات الطبيعية التي يحوزها الشمال الغربي لإفريقيا مثّلت أيضا عامل جذب و استيعاب لوعاء بشري اجتماعي سيكون له عميق الأثر في اقتصاديات الشمال الإفريقي و في تحديد المسار الإثني الاجتماعي له من جهة أخرى .

لقد ساهمت صعوبة الجغرافيا و معطيات الأرض و شكل السطح كثيرا في عرقلة مسار التطوّر و البناء الحضاري لدى الأمم ، و لنأخذ مثلا تأثير الجغرافيا في تطوّر الرقي الروحي لدى ساكنة بلاد المغرب في التاريخ القديم لما تمسّك البربر بجغرافيتهم المغلقة من جرّاء صعوبة تضاريسهم الجبلية و امتناعها في وجه التأثير الخارجي رغم القوّة العسكرية و الحضارية التي كان يتمتّع بها الاستعمار القديم ، فقد أجبرت تلك الجغرافيا الساكنة على الانغلاق شبه التام في وجه تلك المؤثّرات الخارجية ، حيث ساهم هذا العامل في انزواء الساكنة عن الاغتراف من التأثيرات الروحية للأمم الأخرى ، فكان توجّه الساكنة بوجدانهم نحو معبودات وثنية داخلية استعصى تغييرها من طرف الآلة الدينية الكنسية للاحتلال الروماني ، فكان أن منع هذا الانزواء من رومنة بلاد المغرب و منع من اصطباغ حضارتهم بألوان حضارة المستعمر طيلة تلك الفترة الزمنية الطويلة من التاريخ القديم .

5 . خاتمة :

إنّ التاريخ بعد ذلك يتمثّل دوره في دراسة جهود الإنسان في الماضي في مظاهرها المختلفة ، إذ يسجّل لنا مختلف الصراعات التي كانت سجالا بين البشر و يسجّل لنا التفاعل بين الفرد و الجماعة في بيئة ما ، و يعدّد ما نشأ عنها من تغيّرات و تبدّلات و مخرجات ما ، و هو ما يجعل التاريخ علما يحيط إحاطة شاملة بحياة الانسان في كلّ أبعادها ، فهو يصوّر لنا استمرار الوجود الإنساني المتواصل عبر الزمن بمنجزاته السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الفكرية ، و ما تركته هذه المنجزات من تأثيرات في تطوّر الحضارة في الماضي

و ما يترتّب عنها في الحاضر و ما ينبئ بنتائجها على ضوء ما سيقع في المستقبل[12] .

6-قائمة المصادر والمراجع :

ابن خلدون عبد الرحمان ابن خلدون، تح ، سهيل زكّار ، 2001، **المقدّمة** ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر.

السخّاوي ، 1992، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ** ، القاهرة ، دار الحكمة للطباعة و النشر .

النجّار مصطفى النجّار ، 2004 ، **فلسفة التاريخ** ، القاهرة ، مصر ، شركة الأمل للطباعة و النشر .

العش يوسف العش 1992، **الدولة الأموية** ، دمشق ، سوريا ، دار الفكر .

الكوثراني وجيه الكوثراني ،2012، **تاريخ التاريخ** ، بيروت ، لبنان المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات .

أنجليز فريديريك انجليز ، دت ، تر : فؤاد أيّوب ، **دور العنف في التاريخ** ،، دمشق ، سوريا ، دار دمشق للطباعة و النشر .

حسين محسن مُحَمَّد حسين ، 2012، **طبيعة المعرفة التاريخية و فلسفة التاريخ** ،أربيل ، العراق ، مؤسسة موكرياني للدراسات و النشر .

سعيدوني ناصر الدين سعيدوني ، د ت ، **أساسيات منهجية التاريخ** ، الجزائر ، دار القصبة للنشر .

قائمة الهوامش

[1] ابن خلدون عبد الرحمان ابن خلدون، تح ، سهيل زكّار ، 2001، **المقدّمة** ، بيروت ، لبنان ، دار الفكر ، . ص6 .

[2] السخّاوي ، 1992، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ** ، القاهرة ، دار الحكمة للطباعة و النشر . ص 9 .

[3] سعيدوني ناصر الدين سعيدوني ، د ت ، **أساسيات منهجية التاريخ** ، الجزائر ، دار القصبة للنشر .ص 12 .

[4] **المرجع نفسه** ، ص29 .

[5] النجّار مصطفى النجّار ، 2004 ، **فلسفة التاريخ** ، القاهرة ، مصر ، شركة الأمل للطباعة و النشر ، ص 16 .

[6] **المرجع نفسه** ، ص 17 .

[7] **المرجع نفسه** ، ص 18 .

[8] العش يوسف العش 1992، **الدولة الأموية** ، دمشق ، سوريا ، دار الفكر . ص 7 .

[9] الكوثراني وجيه الكوثراني ،2012، **تاريخ التاريخ** ، بيروت ، لبنان المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات . ص 132 .

[10] انجليز فريديريك انجليز ، دت ، تر : فؤاد أيّوب ، **دور العنف في التاريخ** ،، دمشق ، سوريا ، دار دمشق للطباعة و النشر . ص 16 .

[11] حسين محسن مُحَمَّد حسين ، 2012، **طبيعة المعرفة التاريخية و فلسفة التاريخ** ،أربيل ، العراق ، مؤسسة موكرياني للدراسات و النشر . ص 113 .

[12] سعيدوني ، **المرجع السابق** ، ص 12 .